

مذكرة حول قرار المحكمة الأوروبية
بخصوص قضية منع نشاط حزب التحرير في ألمانيا

(القضاء الأوروبي يتحطم على صخرة حزب التحرير)

هذه المذكرة
أصدرها المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في البلاد الناطقة بالألمانية
٢٠١٢/هـ ١٤٣٣ م

القضاء الأوروبي يتحطم على صخرة حزب التحرير

في خضم أحداث الربيع العربي وفي الوقت الذي أخذت فيه الديكتاتوريات - التي أوجدتها الدول الغربية الاستعمارية ودعمتها بكل أوجه الدعم مخالفة بذلك مبادئ حقوق الإنسان التي تدعو لها - بالانهيار مؤذنة بانتهاء حقبة طويلة من الاستعمار وفرض تقسيم بلاد المسلمين من قبل بريطانيا وفرنسا بالقوة عقب الحرب العالمية الأولى والاستقلال الشكلي لأغلب هذه البلاد المقسمة عن الدول المستعمرة عقب الحرب العالمية الثانية، ممهدة الطريق لتجتمع هذه الدول من جديد كما كانت من قبل في ظل دولة واحدة، لا كما يفرض الإسلام فحسب، بل وفق ما يقتضيه أيضاً السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والثقافي والجغرافي، ولتسترد المنطقة سيادتها وتحرر أراضيها المغتصبة ومنها أرض فلسطين، في خضم ذلك كله جاء قرار المحكمة الأوروبية

لحقوق الإنسان برد الدعوى التي رفعها حزب التحرير ضد دولة ألمانيا وقرارات محكمتها الإدارية الاتحادية ومحكمتها الدستورية الاتحادية بخصوص ملف منع نشاط حزب التحرير في ألمانيا. وقد بررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رد الدعوى دون النظر في حيثياتها وتفصيلها بكون أهداف حزب التحرير تتناقض مع اتفاقية حقوق الإنسان لأنه يدعو إلى تحرير فلسطين وإلى هدم الدول القائمة في العالم الإسلامي وتوحيدها في دولة واحدة، وهو بذلك يفقد حسب رأي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حقه في الحماية القانونية بناء على اتفاقية حقوق الإنسان.

لقد رفع حزب التحرير دعاوى أمام المحاكم الألمانية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهو مدرك قوة الحجج القانونية التي قدمها محاموه مما يستلزم رفع قرار المنع، ولكنه كان يتوقع أيضاً أن لا يجري إنصافه في القضية لأن القرارات في هذه المحاكم يغلب عليها الطابع السياسي كما هو معروف للجميع. ولكن

ما لم يكن يتوقعه حزب التحرير ومحاموه الذين رفعوا الدعوى "وجلُّهم من غير المسلمين" أن تبرر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرارها برد الدعوى على هذا النحو على مبدأ أنّ من لا يؤمن بما أوّمن به فإنه لا يستحق الحياة ولا يتمتع بالحقوق. ولنا أن نتساءل بعد هذا القرار عن المنتصر الحقيقي في هذه القضية أهو القضاء الألماني والأوروبي أم هو حزب التحرير؟

إنّ وجود مبدأ تبناه أمة من الأمم فتعتنق عقيدته عن فكر عميق، وتلتزم بنظامه عن وعي، كفيل بأن ينشئ دولتها، ويبني مجتمعتها، ويحقّق نهضتها. والأمم التي نهضت على مبدأ تبنته، والدول التي أنشئت وفق أسس المبدأ المتبنى، والمجتمعات التي بنيت على دعائم ما انتظم المبدأ من علاقات دائمية بين الناس، باقية ما بقي المبدأ وزائلة إذا ما زال.

والمبدأ قد يزول من المجتمع والدولة والحياة، ولكنّه يبقى ما بقي في عقول أصحابه وأعماقهم، فإذا زال من عقولهم وأعماقهم

اندرثر وفني وإن بقيت منه باقية في المجتمع والدولة والحياة، فهي كالوردة المقطوفة، يمتّعنا عبقتها وتسحرنا نضارتها، ولكنها تذبل وتموت بعد حين وإن أمددناها بالماء سرّ الحياة؛ لأنّها مقطوعة عن جذرها.

إنّ إيمان أمة ما بمبدأ ما، وثقتها بصدق معالجته هو سرّ نجاحها، فإذا ما ارتدت على أعقابها تتأول مبدأها، وتلوي عنق مفاهيمها عن الحياة، وتبرر سلوكياتها المناقضة لأسس عقيدتها ونظامها، المخالفة لمقاييسها وقيمها، فمعناه أنّها تخلت عن مبدئها، وفقدت الثقة بصلاحيته وصدق معالجته. وإذا كان الأمر كذلك، فمن الغباء أن تطمع بعدها في البقاء أو أن تتعجب من عزوف الآخرين عن اعتناق ما تخلت عنه.

وها هي الأمم الغربية حاملة المبدأ الرأسمالي، بعقيدته العلمانية ونظامه الديمقراطي، تتخلى عن مبدئها شيئاً فشيئاً، وخطوة بعد خطوة، فلم تبق من الحرية المزعومة إلا الاسم، ولا من الديمقراطية

المدّعاة إلا الرسم؛ لذلك نقول بكل اطمئنان، إن السوس ينخر في هيكل الحضارة الغربية، وقريبا يهوي هذا الصرح وينهدم هذا البنيان، فيتحول إلى ركام هشيم تذروه الرياح.

ومن الشواهد على صدق قولنا هذا، قرار منع نشاط حزب التحرير في ألمانيا وما صاحبه من مهازل كان آخرها تثبيت المنع من طرف ما يسمى بـ"المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" بتاريخ ٢٠١٢/٠٦/١٩م حيث حكمت بإسقاط الدعوى واعتبارها غير مقبولة (inadmissible) دون أن تكلف نفسها عناء النظر في الطعون المقدّمة وتقويم الحجج قانونيا. ففي ٢٠٠٣/١/١٣م أصدرت وزارة الداخلية الألمانية قرارا بمنع نشاط حزب التحرير داخل الأراضي الألمانية. وقد اعتبرت الوزارة أنّ نشاط الحزب ضدّ مبدأ تفاهم الشعوب، وأنّ الحزب يبرر استعمال العنف من أجل الوصول إلى غاياته السياسية، ويدعو إلى إزالة "دولة إسرائيل" وتدمير اليهود وقتلهم، ويبرّر أيضا "الجهاد الفعال" من

أجل إزالة الدول الإسلامية وحكوماتها. وفي نظر الوزارة فإن الحزب مجرد "اتحاد" أو "جمعية" ولا يصدق عليه وصف الحزب السياسي لأنه يعزف عن المشاركة في الانتخابات في ألمانيا، وهو يسعى إلى أهداف سياسية وليست دينية ولهذا فلا يعدّ جمعية دينية أو فلسفية. (ينظر: البيان الصحفي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، رقم ٢٦٠ (٢٠١٢) بتاريخ (٢٠١٢/٠٦/١٩م).

هذه هي مبررات الدولة الألمانية لمنع حزب التحرير التي ثبتتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ولا يحتاج المرء إلى كبير عناء ليدرك أنّ المبررات المذكورة مستلهمة ومستوحاة من إستراتيجية "أدولف هتلر" الإعلامية التي تقوم على مقولته الشهيرة: "إذا أردت السيطرة على الناس أخبرهم أنهم معرضون للخطر وحذرهم من أن أمنهم تحت التهديد ثم شكك في وطنية معارضيك". إلا أنّ دولة ألمانيا لم تشكك في "وطنية" أعضاء

حزب التحرير وإنما شككت في هوية تكتلهم وصبعته وذلك لرفع الحماية القانونية والدستورية التي يضمنها القانون الألماني والأوروبي عنه وعنهم، فقرّر وزير الداخلية آنذاك أوتو شيلي بكل قوة - طالما تحيّلها نيتشه في حيوانه الأشقر - أنه ليس حزباً سياسياً ولا جماعة دينية ولا فلسفية وتابعته في ذلك المحكمة الإدارية الاتحادية.

لقد قال العرب في أمثالهم: "كاد المرئب أن يقول خذوني"، وتأكيد الدولة الألمانية على نفي وصف الحزب السياسي والجماعة الدينية عن حزب التحرير الذي يمارس السياسة والدعوة إلى الإسلام منذ أكثر من نصف قرن يكشف عن السبب الحقيقي لمنع نشاطه؛ ذلك أنّ إدراك الدولة الألمانية لقوة هذا الحزب السياسي في فكرته وطريقته دفعها إلى منعه خشية توغّله واكتساحه للساحة الفكرية والسياسية بين المسلمين في البلد، وهذا ما صرّح به وزير الداخلية في مؤتمره الصحفي يوم إعلان

حظر نشاط حزب التحرير حينما تحدث عن الأسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الإجراء.

إن حزب التحرير حزب سياسي، مبدؤه الإسلام، وغايته استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة إسلامية تنفذ أنظمة الإسلام وتحمل دعوته إلى العالم. وقد هياً هذا الحزب ثقافة حزبية ضمنها أحكاماً إسلامية في شؤون الحياة.

والحزب يدعو للإسلام قيادة فكرية تنبثق عنها الأنظمة التي تعالج مشاكل الإنسان جميعها، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وغير ذلك. وهو حزب سياسي يضم إلى عضويته النساء كما يضم الرجال، ويدعو جميع الناس للإسلام ولتبني مفاهيمه وأنظمتها، وينظر إليهم مهما تعددت قومياتهم ومذاهبهم نظرة الإسلام.

وحزب التحرير تكتل سياسي، وليس تكتلاً روحياً، ولا تكتلاً علمياً، ولا تعليمياً، ولا تكتلاً خيرياً، ولا تكتلاً عسكرياً.

لقد تأسس الحزب في القدس عام ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م على يد مؤسسها العالم الجليل والمفكر الكبير والسياسي القدير الشيخ تقي الدين النبھاني (رحمه الله تعالى). وإثر وفاة المؤسس في الأول من محرم ١٣٩٨هـ الموافق ١١/١٢/١٩٧٧م، تولى إمارة الحزب وقيادته الشيخ عبد القديم زلوم (رحمه الله تعالى) حتى سنة ٢٠٠٣م حيث قدم استقالته، فتولى إمارة الحزب وقيادته منذ ذلك الحين العالم عطاء بن خليل أبو الرشته.

إنّ حزب التحرير، وفق المفهوم العام لاصطلاح الحزب، حزب أي تكتل يقوم على فكرة آمن أفراد بها يراد إيجادها في المجتمع. وهو، وفق المفهوم الخاص، جماعة إسلامية بمعنى أنه يقوم على العقيدة الإسلامية وما انبثق عنها من أحكام وبني عليها من أفكار.

وحزب التحرير حزب سياسي لأن السياسة عمله، فلا يمارس إلا السياسة، ولا يشتغل إلا بها. فهو يرفع شؤون الناس، ويعالج

المشكلات، ويبين الوقائع، ويتبنى المصالح، ويكشف خطط الاستعمار، ويصارع الأفكار الهدامة، ويصحح المفاهيم المغلوطة، ويكافح الحكام، ويسعى إلى بناء دولة، ويثقف الناس، ويحمل الدعوة الإسلامية، بالطريقة السياسية لا غير.

وحزب التحرير حزب مبدئي لأنه يقوم على مبدأ. وقد اتخذ الحزب الإسلام مبدأً يقوم عليه، باعتباره فكرة وطريقة، وعقيدة عقلية سياسية روحية تنبثق عنها معالجات وأحكام تفصيلية تتعلق بشتى شؤون الحياة، سواء منها شؤون الاقتصاد أو المجتمع أو الحكم أو الاجتماع أو غير ذلك. لذلك كان الإسلام بوصفه مبدأ هو الفكرة التي يقوم عليها حزب التحرير، وتتجسد في مجموعة أفراد، ويعمل لأن يصهر الأمة بها، ولأن تتخذها قضيتها.

وحزب التحرير يعتمد طريقة التغيير الجذري، وليس بحزب ثوري أو انقلابي أو إصلاحى. فهو ليس حزباً ثورياً؛ لأنه ليس حزب

الطبقة العاملة أو الجماهير الكادحة ولا يريد مجرد حركة ثورية عاطفية تشتعل جذوتها بسرعة ثم تنطفئ بسرعة. وهو ليس حزبا انقلابيا؛ لأنه ليس حزب النخبة ولا يعمل في النخبة فقط. وهو ليس حزبا إصلاحيا؛ لأنه لا يسعى إلى إصلاح جزئي ترقيعي للواقع الفاسد بل إلى تغييره تغييرا جذريا. فحزب التحرير حزب يريد بناء نهضة أمة، وبناء مجتمع، وبناء دولة، وحمل رسالة إلى العالم، وهو أمر لا يتأتى بثورة ولا بانقلاب ولا بإصلاح جزئي ترقيعي، إنما بعمل فكري سياسي جذري إنشائي ارتقائي بين الناس وفي المجتمع.

وحزب التحرير ليس "حزب انتخابات"، كما هو حال جلّ الأحزاب السياسية الغربية القائمة الآن، إن لم نقل كلّ الأحزاب؛ لأنّ أحزاب الانتخابات تهدف من قيامها إلى استلام السلطة بطريقة الغاية تبرر الوسيلة، وهي تركز في دعوتها على "كاريزما" بعض الأشخاص الذين تستقطبهم وتعتمد على جاذبيتهم في

تحقيق الهدف، كما أنها لا تنجح بدعوتهما بل بدعايتها أي لا تنجح بمشروعها الفكري السياسي الذي تتبناه بل تنجح بإتقان البرامج الإعلامية التي تنتهجها لكسب الأصوات، وبدعم أصحاب المصالح من تجار النفط والسلاح. وأما حزب التحرير، فهو كما أسلفنا حزب مبدئي، يريد النجاح بفكرته ومشروعه الحضاري، ولا ينتهج طريقة الغاية تبرر الوسيلة، ويأبى أن يكون لعبة بين أيدي أصحاب المصالح، ويحمل الناس على ما يريد ولا تحمله الناس على ما تريد. لذلك، لا نبالغ إن زعمنا أن حزب التحرير هو الحزب السياسي المبدئي الوحيد في عالم اليوم. وحزب التحرير ليس حزبا شموليا، فلا يتبنى فكرة "نظام الحزب - الدولة" أو "نظام الواحدية" أي "الحزب الواحد"، فعمل الحزب غير عمل الدولة، بل يتبنى نظاما سياسيا إسلاميا يقرّ قيام الأحزاب السياسية المختلفة في الدولة ضمن المنظومة الفكرية الإسلامية.

وحزب التحرير ليس حزبا سرّيا، بل هو يعمل بين الأمة ومعها، وهي تعرف أعضائه، وتعرف فكرته وطريقته وغايته. ثمّ إنّ السرية تتنافى مع أعمال الحزب وغايته، وتتنافى مع إرادته قيادة الأمة؛ لأنّ الأمم لا تنقاد للأحزاب السرية المجهولة.

وغاية حزب التحرير هي استئناف الحياة الإسلامية أي إعادة المسلمين إلى العيش عيشا إسلاميا في دار إسلام، وفي مجتمع إسلامي تسيطر عليه الأفكار الإسلامية والمشاعر الإسلامية وتطبّق فيه أنظمة الإسلام وأحكامه، بحيث تكون جميع شؤون الحياة فيه مسيرة وفق الأحكام الشرعية، في ظل دولة إسلامية هي دولة الخلافة.

هذا هو حزب التحرير كما عرّف نفسه، وكما يعرفه القاصي والداني، وقد أثبتت محاكمته أنّ دول الغرب وعلى رأسها ألمانيا عاجزة فكريا عن التصدي لمخالفاتها في الفكر، لذلك تعاملت معه كما تتعامل معه الدول البوليسية القمعية فمنعت نشاطه

وضيقت على أعضائه، ولاحقتهم بالاعتقال والطرده والتشريد، ثم أكمل القضاء الألماني الفصل الثاني من فصول المهزلة حيث حكمت المحكمة الإدارية الاتحادية بتثبيت المنع بحجة أن أهداف الحزب وأعماله تتعارض مع "فكرة التفاهم بين الشعوب" واعتمدت في حكمها بشكل أساسي على أن الحزب لا يعترف بحق "إسرائيل" في الوجود ويدعو المسلمين إلى تحرير فلسطين، وهي مسألة تكاد تكون موضع اتفاق بين جميع المسلمين في الدنيا وليست مما اختص به حزب التحرير، ثم جاء دور المحكمة الدستورية الاتحادية ليتجاوز كل حدود المعقول والقانون فحكمت برد الشكوى الدستورية التي رفعها محامي الحزب في ألمانيا بحجة أن الحزب جماعة أجنبية ولا يحق لها أن ترفع شكوى دستورية، هكذا وممتهى الصلف والتحكّم تتيح المحكمة الدستورية منع الحزب ولكنها لا تعطيه حق الشكوى الدستورية ضد هذا المنع ولا تنظر في حيثيات الشكوى الدستورية؛ لأنها

توقن أن الحجج القانونية التي استند إليها محامي الحزب في الشكوى كفيّلة برفع المنع لأنها تستند في قسم منها إلى قرارات سابقة للمحكمة الدستورية نفسها، فلو بحثت المحكمة الدستورية الاتحادية في حيثيات القضية وحججها القانونية لوقعت في ورطة قانونية، لأن فكرة تفاهم الشعوب غير كافية لمنع جماعة دينية تحميها المادة الرابعة من الدستور الألماني، فمنع الجماعة الدينية يحتاج إلى أسباب أقوى بكثير من مجرد ادعاء مخالفة فكرة التفاهم بين الشعوب، ولذلك فضلت المحكمة الدستورية عدم النظر في الشكوى من ناحية إجرائية، وظاهر ما في هذا الرد من تعسف. وأكملت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المهزلة في فصلها الثالث فثبتت الحكم السابق دون أن تعني نفسها في النظر في الحجج القانونية والنظر في رد ادعاءات الدولة الألمانية غير الصحيحة ضد الحزب الواردة في الدعوى التي قدمها محامو الحزب للمحكمة الأوروبية.

لم يعد خافيا على أحد أنّ حقوق الإنسان وفق التصور الغربي مفصّلة حسب مقياس الإنسان الغربي، وأما غيره فهو تبع له؛ فإن وافقه في فكره وقناعاته أثبت له الحقّ تبعا، وإن خالفه منع عنه الحقّ.

فلو ردّ شخص الديمقراطية أو أنكر العلمانية لعدّ من المتطرفين الأصوليين الذين لا يشملهم حقّ حرية التعبير والتفكير، وأما لو أنكر الإسلام وكتب يسخر من تعاليمه ويؤسّيء إلى نبيه صلى الله عليه وسلم لعدّ من المتنورين الذين يشملهم حقّ الحرية مطلقا.

ولو ردّ مسلم فكرة التعددية الثقافية في المجتمع الواحد لعدّ من أنصار الحكم الشمولي الذي لا يقيم لحقّ الأقلية وزنا ويضاد قيم الديمقراطية، وأما لو ردّ الفكرة ساسة الغرب ككاميرون وميركل وساركوزي لعدّوا من المتنورين الذين يسعون جاهدين للحفاظ على قيم الحضارة الغربية وتعاليم الديمقراطية.

ولو تبني حزب سياسي كحزب التحرير موقفا سياسيا يقوم على وجوب مقاومة المحتلّ لأرضه وبلاده، كمقاومة اليهود في فلسطين، لعدّ من الجماعات الإرهابية التي تحضّ على العنف والإرهاب وتضاد "تفاهم الشعوب" ولا يستحق وصف الحزب السياسي، وأما لو تبني حزب غربي وجوب تغيير نظام بلد بأكمله، ولو بالحرب والعدوان كما فعل بأفغانستان والعراق، لعدّ سياسيا يستحقّ وصف الحزب السياسي وإن تسبب في قتل الملايين وتدمير البلد.

ولو تبني حزب سياسي كحزب التحرير موقفا سياسيا يقوم على وجوب توحيد الأمة الإسلامية في دولة واحدة هي دولة الخلافة، لعدّ من الجماعات الإرهابية التي تحضّ على العنف والإرهاب وتضاد "تفاهم الشعوب" ولا يستحق وصف الحزب السياسي لأنه يهدد مصالح الغرب مستقبلا، وأما لو تبني حزب غربي وجوب توحيد الأمم الأوروبية في كيان واحد، لعدّ سياسيا لامعا

يستحقّ وصف الحزب السياسي؛ لأنه سيحافظ على مصالح أوروبا الاقتصادية والسياسية ولا يهمّ إن كان يهدد مصالح الآخرين. فالحقّ عندهم ما وافق مصلحة الغرب.

ولو تبنى حزب سياسي كحزب التحرير موقفا سياسيا يقوم على وجوب محافظة المسلمين في أوروبا على هويتهم وثقافتهم، لعدّ من الجماعات الواجب منعها من النشاط لأنها تحضّ على الفتنة في المجتمع وتضاد عملية دمج المسلمين في مجتمعهم الغربي ولا يستحق وصف الحزب السياسي لأنه يعادي ثقافة الأغلبية في المجتمع الغربي وقيمه، وأما لو قام حزب قبطني مثلا ورفض الاندماج في ثقافة الأغلبية في مصر، لعدّ سياسيا يستحقّ وصف الحزب السياسي ويستأهل الدعم الغربي ومؤسسات حقوق الإنسان، وعلى ثقافة الأغلبية في مصر أن تحترمه وتوقره.

ولو قام حزب سياسي كحزب التحرير على العقيدة الإسلامية وتبنى مئات الأحكام من الشريعة الإسلامية، وعمل وفق أحكام

الإسلام في جميع أعماله، لم يُعد في الغرب جماعة دينية حتى لا يتمتع بالحماية الدستورية، فيما تعد جماعات أخرى غير إسلامية جماعات دينية تتمتع بالحماية الدستورية مع أن صفتها الدينية أضعف بكثير من صفة حزب التحرير الدينية.

والأمثلة في هذا الباب كثيرة، وكلّها تدل على شيء واحد هو أن الغرب لا يؤمن إيماناً حقيقياً بمبدئه، وأنه أول من يدوس عليه في سبيل تحقيق مصالحه وقمع مخالفه.

وهنا يمكننا أن نجيب على التساؤل الذي طرحناه في أول كلامنا عن المنتصر الحقيقي بعد قرار المحكمة الأوروبية ونستطيع أن نجزم بأن المنتصر هو حزب التحرير، وأن الخاسر الحقيقي هي المحكمة الأوروبية والقضاء الأوروبي والدول الغربية، فحزب التحرير بقي ملتزماً بمبدئه ومواقفه، وكان خصماً شريفاً في مرافعاته وفي الرد على حجج الدولة الألمانية، فلا هو كذب ولا افترى ولا حرف النصوص ولا حملها على غير وجهها، فيما خرجت الدولة

الألمانية والمحاكم الأوروبية عن مبدئها وقوانينها ولوت عنق النصوص، وافترت على الحزب وحرفت بياناته وأفكاره وأخرجتها من سياقها، وردت الدعاوى لأمر شكلية بدل أن تبحث في الأمور الجوهرية، كل ذلك من أجل منع حزب التحرير فحطمت بذلك قيمها وتشريعاتها وحرمتها المدعاة في الفكر والتكلم والعمل السياسي، وهي تعلم علم يقين أن حزب التحرير لا يقوم بالأعمال المادية ولا يستعمل العنف من أجل نشر أفكاره وتحقيق غاياته، فهل نكون قد جانبنا الصواب إذا قلنا بأن القضاء الغربي بل الحضارة الغربية تحطمت على صخرة حزب التحرير؟

إنّ انتصار حزب التحرير مع أنّ القرار جاء ضده هو بانتصار المبدأ الذي يتبناه حزب التحرير وهو الإسلام؛ لأنّ الحضارة الغربية التي هي نقيض الإسلام وخصمه الفكري العنيد قد استحالت سراباً وغدت مثل منسأة سليمان قد أكلتها دابة

الأرض وما هي إلا سويغات حتى تخر هذه الحضارة صريعة في ساحة الصراع.

إننا نحيل من يريد الوقوف التفصيلي على القضية على مرافعات محامي الحزب ومرافعات الدولة الألمانية والقرارات المتخذة بهذا الشأن ولكن لإلقاء الضوء على مزيد من التفاصيل القانونية المتعلقة بقرار المحكمة الأوروبية وما سبق ذلك من قرارات ألمانية فإننا نتوسع قليلاً فيما يلي في عرض المسألة:

● لقد استند قرار المنع وقرار تثبيت المنع من قبل المحكمة الإدارية الاتحادية في ألمانيا وكذلك قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان برد الدعوى التي قدمها الحزب على اعتبار أن الحزب لا يعترف بدولة "إسرائيل"، ويقول بوجود تحرير فلسطين من أيدي المغتصبين اليهود وإعادتها كاملة إلى سلطان المسلمين ويدعو المسلمين إلى العمل على ذلك، وهذا الرأي

الذي يقول به الحزب ويدعو إليه في هذه القضية هو رأي الإسلام وليس رأياً خاصاً بالحزب وهو موضع إجماع أو شبه إجماع عند المسلمين، وقد أثبت الحزب ذلك في مرافعاته حيث قدم مجموعة من الفتاوى لمؤسسات إسلامية معروفة وعلى رأسها الأزهر الشريف، ولعلماء يعدون في هذا العصر من العلماء المعتدلين الوسطيين على حد تعبيرهم، وكلها تقول بوجوب تحرير فلسطين واسترجاعها كاملة وتبين أن هذا هو حكم الإسلام، وعليه فإن رأي الحزب تجاه دولة "إسرائيل" ليس بدعاً من الأمر، وإذا منع حزب التحرير لتبنيه هذا الرأي ولدعوته إليه فإن ذلك يقتضي منع كل جماعة إسلامية تحمل هذا الرأي وهي كثيرة، بل هناك جماعات يهودية لا تعترف بدولة "إسرائيل" وتعدّها دولة مغتصبة جائرة وتدعو إلى إزالتها. كما بين

الحزب في المرافعات بالأدلة القاطعة من كتبه وبياناته وإصداراته الإدارية أنه لا يتبنى الأعمال المادية وأنها ليست من طريقته لا قبل قيام الدولة الإسلامية ولا بعدها، وأن عمله هو الفكر والسياسة، وبين كذلك أن تحرير فلسطين هو واجب على الأمة وجيوشها وقواتها المسلحة، ولذلك دأب الحزب في بياناته المتعلقة بفلسطين على دعوة هذه الجهات إلى القيام بواجبها الشرعي من أجل تحرير فلسطين وتبني مسألة فلسطين بوصفها قضية إسلامية كما تبني غيرها من قضايا المسلمين، وجعل غايته استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة التي تطبق الإسلام في الداخل وتحمل دعوته إلى الخارج وتوحد بلاد المسلمين وتحرر أراضيهم المغتصبة ومنها فلسطين.

● كما أبرز الحزب في مرافعاته الأعمال الإجرامية لدولة "إسرائيل" المغتصبة لأرض فلسطين ودعم ذلك بتصريحات لكبار قادة الصهاينة، وبين أن النصوص المقتبسة من بيانات الحزب وكتبه التي استندت إليها الدولة الألمانية وتابعتها المحاكم الألمانية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيها هي اقتباسات منزوعة من سياقها حيث إنها كانت دائماً تعليقاً على أحداث قامت فيها دولة "إسرائيل" بقتل أهل فلسطين وأهل المناطق المجاورة واعتدت عليهم، وكان يجب أن ينظر إليها في سياق هذا الصراع، فما يسمى الآن بدولة "إسرائيل" كان يسكنها مسلمون ومسيحيون وفئة قليلة من اليهود، ولأجل إقامة دولة يهودية في فلسطين قامت الحركة الصهيونية بقتل أهل فلسطين وتشريدهم ضمن مخطط مسبق وأنشأت لتحقيق ذلك جماعات

إرهابية صهيونية مثل منظمة إرغون وهاغانا، وغيرها
وتأسست دولة "إسرائيل" من خلال اعتماد ما يسمى
بسياسة التطهير العرقي وعبر ارتكاب جرائم تصنف في
القانون الدولي على أنها جرائم حرب وجرائم ضد
الإنسانية، حيث يقدر عدد الفلسطينيين الذي هجروا
من ديارهم بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بحوالي ١,٥
مليون نسمة وها هي مخيمات اللاجئين في لبنان
والأردن والضفة الغربية وغيرها خير شاهد على هذه
الحقيقة، ناهيك عن أعمال القتل والتدمير وأخذ
الأراضي عنوة، ومع ذلك فإنه خلافاً للجرائم التي
ارتكبت ضد اليهود وجرى ملاحقة فاعليها فإن جرائم
"إسرائيل" واليهود ضد أهل فلسطين وأهل المنطقة لم
تجر متابعتها "لأسباب سياسية معروفة" أمام القضاء
المحلي أو الدولي مع أنها لا تسقط حسب القانون

الدولي بالتقادم، ويمكن التحقق من أن "إسرائيل" قامت عن قصد ونية مبيتة بجرائم ضد أهل فلسطين من خلال أقوال قادة صهاينة منها: "علينا أن نفعل كل شيء للتأكد من أنهم (اللاجئين الفلسطينيين) لن يعودوا أبدا." (دافيد بن غوريون في يومياته، ١٨ يوليو ١٩٤٨، وفقا لميخائيل بار زوهار، بن غوريون، والنبي المسلح، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٧، ص ١٥٧). وأضاف "إذا كنت زعيما عربيا فلن أقبل بالسلام مع "إسرائيل". وإن هذا الأمر طبيعيّ: فقد أخذنا أراضيهم" (ديفيد بن غوريون، وفقا ل: ناحوم جولدمان، المفارقة اليهودية، لندن ١٩٧٨، ص ٩٩). "بنيت مدن يهودية مكان مدن عربية. هم، أنفسهم، لم يعودوا يعرفون أسماء هذه المدن العربية، وأنا لا أستطيع أن أنتقدهم على ذلك لأنه لم يعد وجود

لكتب الجغرافيا. لا يقتصر الأمر على عدم وجود الكتب، بل إن المدن العربية لم تعد توجد هناك أيضا. تم تأسيس نھلال في مكان مهلول؛ كيبوتس غيفات في مكان جييتا؛ كيبوتس ساريد في مكان حنيفص كفار جهوشوا في مكان تل شومان. لا يوجد هناك مكان واحد في هذه البلاد لم يكن فيه سكان عرب سابقون". (موشيه دايان، وزير الدفاع السابق، بمناسبة خطاب أمام معهد التخنيون، حيفا، نشر في صحيفة إسرائيلية هآرتس، ١٤/٤/١٩٦٩). "ومن واجب القادة الإسرائيليين شرح عدد معين من الحقائق للجمهور، بوضوح وشجاعة، إذ ستغيب في غياهب النسيان عما قريب. الحقيقة الأولى هو أنه لا يمكن أن يكون هناك صهيونية أو استعمار أو دولة يهودية بدون طرد العرب وتجريدھم من ملكية أراضيھم". (يورام بن

بوراث، في صحيفة "ديعوت أحرونوت" ١٤ تموز،
١٩٧٢). وأضاف "إننا نعلن على الملأ أن العرب ليس
لديهم الحق في الإقامة على سنتيمتر واحد من أرض
"إسرائيل" [...]. العنف هو الشيء الوحيد الذي
يمكنهم أن يفهموه. ينبغي علينا تطبيق العنف الأكثر
حزماً حتى يأتي الفلسطينيون زحفاً على كل
(الأطراف) الأربعة. "رفائيل إيتان، رئيس هيئة أركان
الجيش الإسرائيلي، وفقاً لجاد بيكر، "يديعوت
أحرونوت"، ١٣/٠٤/١٩٨٣، نيويورك تايمز، ١٤
نيسان، ١٩٨٣). فدولة كهذه قامت على القتل
والتشريد والتهجير باعتراف قادتها ينبغي أن تعادى
وترفض، ولكن بدلاً من ذلك قامت دولة ألمانيا
بدعمها سياسياً ومالياً وعسكرياً وكانت شريكة لها في
جرائمها المرتكبة ضد أهل فلسطين وأهل المنطقة، فمن

الذي عمل على ضرب "فكرة التفاهم بين الشعوب" أهو حزب التحرير الذي لم يجاوز في أعماله الفكر والسياسة والكلمة، أم دولة "إسرائيل" التي قامت بما يفوق الحصر من الجرائم أم دولة ألمانيا (وسائر الدول الغربية) التي أمدتها بالحياة والمال والسلاح لترتكب مزيداً من جرائمها، ثم بدل أن تكفر عن ذنبها المتمثل بدعم هذه الدولة لجأت إلى منع حزب التحرير لتسكت صوتاً صادقاً يصدع بالحق ويبين حقيقة دولة "إسرائيل" ويدعو إلى إعادة الحق إلى نصابه، وقامت بمتابعة أعضائه وملاحقتهم وطردهم!!!

● ويين الحزب كذلك في المرافعات كذب ما جاء في قرارات المنع وقرارات المحاكم من أن حزب التحرير يدعو إلى قتل اليهود في كل مكان لا في فلسطين فحسب، وأنه يعادي السامية، وأثبت بالأدلة القاطعة

لجوء الدولة الألمانية إلى بتر النصوص من سياقها وتوليف الأمور لتخرج بمثل هذه النتيجة الخاطئة التي تدرك هي حق الإدراك أنها غير صحيحة ولكن ذلك لم يمنعها من الافتراء على الحزب وتحميل كلامه ما لا يحتمل. وشرح الحزب ما جاء في بياناته التي اقتبست الدولة الألمانية بعض نصوصها بشأن قتل اليهود بأنه منصب على قتل المعتدين المغتصبين في فلسطين، وأن هذه البيانات أصدرها الحزب على إثر قيام دولة "إسرائيل" بتنفيذ مذابح واعتداءات على أهل فلسطين والمناطق المجاورة، ولم يحصل أبداً أن دعا حزب التحرير إلى قتل اليهود في أي مكان في العالم لأن هذا مخالف للإسلام.

● هذا وضخمت الدولة الألمانية موضوع دولة "إسرائيل" وادعت أن "المهمة الرئيسية" لدولة الخلافة وفق نظرة

حزب التحرير هي إزالة دولة "إسرائيل" وتدميرها. وهذا مخالف لما يقول به حزب التحرير حيث لا يرى أن تحرير فلسطين هو "المهمة الرئيسة" لدولة الخلافة بل هي واحدة من مهمات كثيرة يجب على دولة الخلافة أن تقوم بها، فمسألة "إسرائيل" أدنى من أن تكون "المهمة الرئيسة" لدولة الخلافة، إذ "المهمة الرئيسة" لدولة الخلافة كما بين الحزب في مرافعاته هي تطبيق الإسلام وحمل الدعوة الإسلامية للعالم. وأما تحرير فلسطين وغيرها من بلاد المسلمين المحتلة فهي تحصيل حاصل وأمر في عداد المنجز عند قيام الخلافة الإسلامية.

● وهناك مسألة مركزية أخرى استندت إليها ألمانيا في المنع وظهرتها على ذلك المحاكم المذكورة سابقاً، وهي أن حزب التحرير يدعو إلى استعمال القوة والكفاح

المسلح ضد حكومات "الدول الإسلامية". وهذا محض افتراء، فحزب التحرير أعلن من أول يوم نشأته أنه حزب سياسي وأن أعماله تقتصر على الفكر والسياسة، ولم يكن ذلك عن تقدير من قبل الحزب بل كان ذلك عن قناعة شرعية ورجوع إلى نصوص الإسلام حيث يرى الحزب أن الإسلام لا يجيز للحزب السياسي أن يقوم بالأعمال المادية لأن الآية التي استند إليها الحزب في قيامه قد بينت أعمال الحزب السياسي وحصرتها وهي: الدعوة إلى الخير، أي الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي تعبيرات إسلامية تدل على الأعمال السياسية، ولهذا يرى الحزب وجوب التزامه بالأعمال الفكرية والسياسية ويرى أن قيامه بالأعمال المادية هو انحراف عن طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم في إقامة الدولة الإسلامية ومخالفة لنص

الآية التي قام الحزب بناء عليها، وعليه فإن الحزب لا يقوم بالأعمال المادية ليس خوفاً وجنباً بل لأنه يرى عدم جواز ذلك شرعاً، ثم إن الحزب يعمل على تغيير المجتمعات في العالم الإسلامي ليجعل منها مجتمعاً إسلامياً وهذا لا يمكن أن يتحقق بالعمل المادي بل لا بد فيه من العمل الفكري والسياسي، وقد دلت الحزب على هذه الحقائق في مرافعاته باستشهادات قاطعة من كتبه وبياناته وقانونه الإداري، ولكن لم تلتفت الجهات المعنية إلى هذا البيان بل تابعت افتراءها وترديدها لهذا الكلام.

● ومن العجيب أن ألمانيا التي وحدها بيسمرك بالحديد والنار وجعلها قوة يعمل لها ألف حساب بعد أن كانت دولاً وممالك مشتتة لا ينتظمها أي نظام، تُعدّ دعوة حزب التحرير إلى إقامة الخلافة وتوحيد بلاد

المسلمين من جديد في ظل دولة واحدة كما كان الأمر قبل تفرق المسلمين ودخول الدول المستعمرة التي قسمت بلاد المسلمين، تُعدّ دعوته هذه متناقضة مع فكرة "التفاهم بين الشعوب" وسبباً لمنع نشاطه في ألمانيا، والأدهى من ذلك أن تقر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذلك وتعد دعوة الحزب إلى إقامة الخلافة وتوحيد بلاد المسلمين مناقضة لاتفاقية حقوق الإنسان! هذا مع أنها محكمة أوروبية قامت بعد وجود توجه في أوروبا لتوحيدها خلافاً لواقعها عبر القرون الفائتة. فَمَنْ الأجدر بأن يوسم بمناقضة فكرة التفاهم بين الشعوب، أهو حزب التحرير الذي يدعو إلى توحيد بلاد المسلمين التي قسمها العدو المستعمر رغم أنف أصحابها وجعلها مرتعاً له ولمصلحته، ونصب عليها حراساً لهذه المصالح يحكمون الناس بالحديد

والنار، لتكون بلاداً محررة تملك سيادتها وتتحكم
بشروعاتها، وتعود إلى سابق عهدها من التقدم والرفي، أم
ألمانيا والمحكمة الأوروبية اللتان تؤيدان بقرارهما منع
نشاط الحزب بقاء تشرذم المسلمين وتحكم الدول
المستعمرة في مصائر شعوب المنطقة؟!!

● بعد قيام الدولة الألمانية بمنع نشاط حزب التحرير قام
الحزب برفع دعوى ضد هذا المنع أمام المحكمة الإدارية
الاتحادية، وفي الوقت نفسه قام مجموعة من أعضاء
الحزب الذين دوهمت بيوتهم عند المنع وسلمت إليهم
قرارات المنع برفع دعوى موازية أمام المحكمة ذاتها ضد
منع الحزب بصفتهم الفردية وذلك لإغلاق الباب أمام
أية ثغرات قانونية، فأقرت المحكمة الإدارية الاتحادية
دعوى الحزب كمنظمة وردت دعوى الأعضاء الفردية
بجحة أنه ليس لهم حق برفع مثل هذه الدعوى وفق

القانون الألماني، وألزمهم بسحب الدعوى، ثم نظرت في القضية وحكمت لصالح الدولة الألمانية مؤيدة قرار المنع، ولما قام الحزب كمنظمة برفع شكوى دستورية ضد قرار المنع وقرار المحكمة الإدارية الاتحادية رفضت المحكمة الدستورية الاتحادية النظر في الشكوى بحجة أن قانونها لا يلزمها النظر في شكوى ترفعها منظمة أجنبية ولكنها يلزمها النظر في شكوى تقدمها منظمة مقرها في ألمانيا أو في أوروبا أو فرد مواطن في ألمانيا أو مواطن أجنبي مقيم في ألمانيا. ولما رفعت القضية إلى المحكمة الأوروبية ادعت الدولة الألمانية أن أعضاء الحزب الذين رفعوا قضية أمام المحكمة الإدارية الاتحادية وردت دعواهم حسب القانون الألماني لم يستنفدوا الوسائل القانونية المتاحة قبل أن يرفعوا القضية إلى المحكمة الأوروبية، إذ كان عليهم وفق وجهة نظر الدولة الألمانية

أن يقوموا قبل اللجوء إلى المحكمة الأوروبية بالطعن في القانون الألماني المذكور أمام المحكمة الدستورية الألمانية. وبهذا يتبين التناقض الواضح في القانون الألماني وفي موقف الدولة الألمانية؛ حيث لا يجوز للأفراد أن يقدموا دعوى لمنع منظماتهم أمام القضاء الإداري ويجبرهم على سحب دعواهم، ولكنه يحملهم تبعة الخضوع لهذا القانون وعدم الاعتراض عليه أمام المحكمة الدستورية، ولا يوجب في الوقت ذاته على المحكمة الدستورية النظر في الشكوى التي تقدمها منظمة أجنبية جرى منعها من العمل في ألمانيا. وبدلاً من أن تنظر المحكمة الأوروبية في هذه الناحية القانونية المخالفة لكافة الأعراف القانونية، إذ كيف يجيز القانون منع منظمة أجنبية ويسمح لها بعد المنع برفع قضية أمام القضاء الألماني ثم لا يمكنها بعد ذلك من استفاد حقها في الدفاع عن

نفسها برفض شكواها الدستورية أمام المحكمة الدستورية الألمانية؟ وكيف يمنع القانون الألماني الأفراد من رفع قضية ضد منع منظماتهم أمام القضاء الألماني ويلزمهم القضاء بسحب دعواهم ثم تطالب الدولة الألمانية برد دعواهم أمام المحكمة الأوروبية بحجة عدم طعنهم أمام المحكمة الدستورية الألمانية بهذا القانون الألماني وبقرار المحكمة الإدارية الاتحادية برفض دعواهم؟ بدلاً من ذلك ومن إعادة القضية إلى المحكمة الإدارية الاتحادية أو المحكمة الدستورية الاتحادية وإلزامهما بإعادة النظر في قرارهما وإنصاف صاحب الحق والنظر في حيثيات القضية، ردت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الدعوى التي قدمها الحزب متبينة الادعاءات الباطلة التي قدمتها الحكومة الألمانية التي عجزت في مرافعاتها أمام المحكمة الأوروبية عن

تأييد قراراتها بأدلة قانونية ولجأت بدلاً من ذلك إلى طلب رد الدعوى بحجة أن حزب التحرير يسعى إلى القضاء على اتفاقية حقوق الإنسان لأنه يسعى إلى إقامة الخلافة التي ستقوم بالجهاد وتقضي على الدول الأوروبية وعلى مؤسساتها. فتبنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان موقف الدولة الألمانية كاملاً وردت الدعوى بحجة أن أهداف الحزب تتناقض مع اتفاقية حقوق الإنسان وأنه لذلك لا يتمتع بالحماية القانونية بناء على اتفاقية حقوق الإنسان. وردت كذلك الدعوى المقدمة من أعضاء الحزب بوصفهم الفردي بالمبررات ذاتها.

وهناك الكثير من القضايا التفصيلية والنواحي القانونية وقرارات سابقة للمحاكم التي استدلت بها الحزب على كون منع نشاطاته

مخالفاً للدستور الألماني وللقوانين الألمانية، جرى إهمالها وعدم البحث فيها من قبل المحاكم الثلاث المذكورة وبالخصوص من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وبالرجوع للمرافعات التي قدمها الحزب أمام هذه المحاكم ومقارنتها بمرافعات الدولة الألمانية يظهر الفرق الشاسع بينها؛ حيث يلاحظ المراقب الموضوعي أن مرافعات الحزب مليئة بالحقائق المؤكدة والنصوص القاطعة البينة والحجج القانونية القوية، فيما مرافعات الدولة الألمانية وممثليها يغلب عليها الحشو والافتراء وقلب الحقائق والإثارة وهي باهتة وضعيفة في حججها القانونية واستدلالاتها، ومع ذلك فقد تبنتها هذه المحاكم وعملت بموجبها، فهل نحن أمام محاكم تفرض قرارها النزيه على الدولة أم أمام دولة تفرض قرارها الجائر على المحاكم فلا تملك أن تردده؟!!